نستنتج من البحث أن للعمل المعماري دور عظيم في صنع الحضارات وتوجيه الأمم، وان المجال التشريعي هو حلقة الوصل بين المجالات المختلفة والعمل المعماري، ويجب أن يتمتع المشرع بقدرة ومرونة في استيعاب معطيات العصور المختلفة على أن يبني توجهه الفكري بناءاً على إسلوب التفكير الفلسفي الشامل، وقانون تنظيم البناء المصري في حد ذاته عقيم غير ملائم للعصر، وأن المعماري المصري أظهر إمكاناته الإبداعية من خلال تقييم المباني الإدارية، والمشرع اللبناني أدرك أهمية الإبداع ودوره في تحريك الأمم وتمتع المشرع بمهارات فنيه عاليه ساعدته في فهم الواقع الحالي وصياغة قانون ملائم لعصره.

يوصي البحث ضرورة تبني الدولة لقضية الإبداع بصفه عامه لزيادة وعي المواطن بالحس الفني لما له دور كبير في توجيه الأمم ونهضة الدول، وتوليها مسئولية النهوض بالإبداع المعماري بصفة خاصة وتعمل على تيسير العوامل التي ستؤدي إلى رفع مكانته، وأن تتكون اللجنة التشريعية من ممثلين لجميع المجالات الحياتية التي يتعامل معها المجتمع، وضع مهارات انتقائية صارمة لتعيين العضو الخاص بالمجال التشريعي المسئول على الصياغة القانونية على أن يتمتع بقدرة ومرونة في استيعاب معطيات العصور المختلفة، ضرورة الإستفادة من التجربة اللبنانية.